معيار المحاسبة الدولي 26
المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد

النطاق

1 **يجب أن يُطبق هذا المعيار في القوائم المالية لخطط منفعة التقاعد حيثما تُعد مثل هذه القوائم المالية.**

2 يُشار إلي خطط منفعة التقاعد – أحيانا – بأسماء أخرى متنوعة، مثل "مشروعات المعاشات"، أو " مشروعات التقاعد" أو مشروعات منفعة التقاعد. ويعتبر هذا المعيار خطة منفعة التقاعد منشأة معدة للتقرير منفصلة عن أصحاب العمل المشاركين في الخطة. وتنطبق جميع المعايير الأخرى على القوائم المالية لخطط منفعة التقاعد بالقدر الذي لم يحل هذا المعيار محلها.

3 يتناول هذا المعيار المحاسبة والتقرير من قبل الخطة لجميع المشاركين كمجموعة. ولا يتناول التقارير لمشاركين منفردين عن حقوقهم في منفعة التقاعد.

4 يُعنى معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف" بتحديد تكلفة منافع التقاعد في القوائم المالية لأصحاب عمل لديهم خطط. وبالتالي، يكمل هذا المعيار معيار المحاسبة الدولي 19.

5 يمكن أن تكون خطط منفعة التقاعد خطط مساهمة محددة أو خطط منفعة محددة. ويتطلب العديد منها إنشاء صناديق منفصلة، والتي قد يكون أو لا يكون لها شخصية نظامية منفصلة، وقد يكون أو لا يكون لها أمناء، تتم فيها المساهمات وتُدفع منها منافع التقاعد. وينطبق هذا المعيار بغض النظر عما إذا تم إنشاء مثل هذا الصندوق، وبغض النظر عما إذا كان يوجد أمناء.

6 تخضع خطط منفعة التقاعد، التي لها أصول مُستثمرة في شركات التأمين، لمتطلبات المحاسبة والتمويل نفسها كما هي للترتيبات المُستثمرة – بشكل خاص. ومن ثم، فهي ضمن نطاق هذا المعيار، ما لم يكن العقد مع شركة التأمين باسم مشارك محدد أو مجموعة من المشاركين، والتزام منفعة التقاعد هو – فقط – مسؤولية شركة التأمين.

7 لا يتناول هذا المعيار الأشكال الأخرى من منافع التوظيف مثل تعويضات إنهاء التوظيف، وترتيبات التعويض المؤجل، ومنافع إجازة الخدمة الطويلة، وخطط التقاعد أو التسريح المبكر الخاصة، وخطط الصحة والرعاية أو خطط المكافأة. وتُستبعد – أيضا – من نطاق هذا المعيار الترتيبات من نوع الضمان الاجتماعي الحكومي.

التعريفات

8 **تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة لها:**

خطط منفعة التقاعد **هي ترتيبات بموجبها تقدم المنشأة منافع للموظفين عند إنهاء الخدمة أو بعدها (إما في شكل دخل سنوي أو كمبلغ إجمالي) عندما يمكن تحديد مثل تلك المنافع أو المساهمات فيها، أو تقديرها، قبل التقاعد، من نصوصِ وثيقة أو من ممارسات المنشأة.**

خطط المساهمة المحددة **هي خطط منفعة تقاعد بموجبها تتحدد المبالغ التي ستُدفع على أنها منافع تقاعد بالمساهمات في صندوق بالإضافة إلى أرباح الاستثمار عليها.**

خطط المنفعة المحددة **هي خطط منفعة تقاعد بموجبها تتحدد المبالغ التي ستُدفع على أنها منافع تقاعد بالرجوع إلى طريقة احتساب تستند – عادةً – إلى أرباح الموظفين و/ أو سنوات الخدمة.**

التمويل **هو تحويل أصول إلى منشاة (الصندوق) منفصلة عن منشأة صاحب العمل للوفاء بالالتزامات المستقبلية بدفع منافع التقاعد.**

لأغراض هذا المعيار، تُستخدم – أيضاً – المصطلحات التالية:

المشاركون **هم الأعضاء في خطة منفعة تقاعد وغيرهم ممن يحق لهم منافع بموجب الخطة.**

صافي الأصول المتاحة للمنافع **هي أصول الخطة مطروحاً منها الالتزامات بخلاف القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.**

القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها **هي القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة، من قبل خطة منفعة تقاعد، للموظفين الحاليين والسابقين، والتي تُنسب إلى الخدمة المُقدمة فعلا.**

المنافع المكتسبة **هي منافع تكون الحقوق فيها، بموجب شروط خطة منفعة التقاعد، غير مشروطة بالتوظيف المستمر.**

9 بعض خطط منفعة التقاعد لها رعاة بخلاف أصحاب العمل؛ ينطبق هذا المعيار – أيضا – على القوائم المالية لمثل هذه الخطط.

10 تستند معظم خطط منفعة التقاعد إلى اتفاقيات رسمية. وبعض الخطط غير رسمية ولكنها تكتسب درجة من الالزام نتيجة للممارسات الراسخة لأصحاب العمل. وبينما تسمح بعض الخطط لأصحاب العمل بأن يحدوا من التزاماتهم بموجب الخطة، فإنه من الصعب – عادةً – على صاحب العمل أن يلغى خطة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالموظفين. ينطبق أساس المحاسبة والتقرير نفسه على الخطة غير الرسمية كما هو على الخطة الرسمية.

11 تنص العديد من خطط منفعة التقاعد على إنشاء صناديق منفصلة تتم فيها المساهمات وتُدفع منها المنافع. وقد تدار مثل هذه الصناديق من قبل أطراف يتصرفون – بشكل مستقل – في إدارة أصول الصندوق. وتُسمى هذه الأطراف، في بعض الدول، أمناء. ويُستخدم مصطلح أمناء، في هذا المعيار، ليصف مثل هذه الأطراف بغض النظر عما إذا تم تشكيل أمانة.

12 تُوصف خطط منفعة التقاعد – عادةً – على أنها إما خطط مساهمة محددة أو خطط منفعة محددة، وكل منهما له خصائصه المميزة. توجد – أحيانا – خطط تحتوي على خصائص كليهما. لأغراض هذا المعيار، تُعد مثل هذه الخطط الهجين خطط منفعة محددة.

خطط المساهمة المحددة

13 **يجب أن تتضمن القوائم المالية لخطة المساهمة المحددة قائمة بصافي الأصول المتاحة للمنافع ووصف لسياسة التمويل.**

14 بموجب خطة مساهمة محددة، يتحدد مبلغ المنافع المستقبلية للمشارك بالمساهمات المدفوعة من قبل صاحب العمل، أو المشارك، أو كليهما، والكفاءة التشغيلية للصندوق وأرباح استثمار الصندوق. ويُوفى التزام صاحب العمل – عادةً – بالمساهمات في الصندوق. ولا يُتطلب – عادةً – استشارة خبير اكتواري، رغم أن مثل هذه الاستشارة تُستخدم – أحياناً – لتقدير المنافع المستقبلية التي يمكن تحققها استناداً إلى المساهمات الحالية والمستويات المتفاوتة للمساهمات المستقبلية وأرباح الاستثمار.

15 يهتم المشاركون بأنشطة الخطة نظراً لأنها تؤثر – بشكل مباشر – في مستوى منافعهم المستقبلية. ويهتم المشاركون بمعرفة ما إذا كانت المساهمات قد أُستلمت وما إذا كانت قد مورست رقابة سليمة لحماية حقوق المستفيدين. ويهتم صاحب العمل بالتشغيل الكفء والعادل للخطة.

16 هدف التقرير من قبل خطة المساهمة المحددة هو توفير معلومات – بشكل دوري – عن الخطة وأداء استثماراتها. ويتحقق ذلك الهدف – عادةً – من خلال تقديم قوائم مالية تتضمن ما يلي:

(أ) وصف للأنشطة المهمة للفترة، وأثر أية تغيرات تتعلق بالخطة، وعضويتها وأحكامها وشروطها.

(ب) قوائم تقرير عن معاملات الخطة، وأداء استثمارها للفترة والمركز المالي للخطة في نهاية الفترة.

(ج) وصف لسياسات الاستثمار.

خطط المنفعة المحددة

17 **يجب أن تتضمن القوائم المالية لخطة المنفعة المحددة إما:**

(أ) قائمة تظهر:

(1) صافي الأصول المتاحة للمنافع؛ و

(2) القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، مع التمييز بين المنافع المُكتسبة والمنافع غير المُكتسبة؛ و

(3) الفائض أو العجز الناتج؛ أو

(ب) قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع تتضمن إما:

(1) إيضاحا يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، مع التمييز بين المنافع المُكتسبة والمنافع غير المُكتسبة؛ و

(1) إشارة لهذه المعلومات في تقرير اكتوارى مرفق.

وإذا لم يُعد تقويم اكتواري في تاريخ القوائم المالية، فإنه يجب أن يُستخدم أحدث تقويم كأساس وأن يُفصح عن تاريخ التقويم.

18 **لأغراض الفقرة 17، يجب أن تستند القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها إلى المنافع المتعهد بها بموجب شروط الخطة عن الخدمة المُقدمة حتى تاريخه باستخدام إما مستويات الراتب الحالية أو مستويات الراتب المُتوقعة مع الإفصاح عن الأساس المُستخدم. ويجب أن يُفصح – أيضاً – عن أثر أي تغييرات في الافتراضات الاكتوارية التي كان لها تأثير مهم على القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.**

19 **يجب أن توضح القوائم المالية العلاقة بين القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها وبين صافي الأصول المتاحة للمنافع، وسياسة تمويل المنافع المتعهد بها.**

20 بموجب خطة المنفعة المحددة، يعتمد دفع منافع التقاعد المتعهد بها على المركز المالي للخطة وعلى قدرة المساهمين على القيام بمساهمات مستقبلية في الخطة، إضافة إلى أداء استثمار الخطة، وكفاءة تشغيلها.

21 يلزم خطة المنفعة المحددة استشارة خبير اكتواري – بشكل دوري – ليُقوِم الوضع المالي للخطة، ويُراجِع الافتراضات ويُوصي بمستويات المساهمة المستقبلية.

22 هدف التقرير من قبل خطة المنفعة المحددة هو توفير معلومات – بشكل دوري – عن الموارد المالية للخطة، وأنشطتها، والتي تكون مفيدة في تقويم العلاقة بين تراكم الموارد ومنافع الخطة على مر الزمن. ويتحقق هذا الهدف – عادةً – من خلال تقديم قوائم مالية تتضمن ما يلي:

(أ) وصف للأنشطة المهمة للفترة، وأثر أية تغيرات تتعلق بالخطة، وعضويتها وأحكامها وشروطها.

(ب) قوائم تقرير عن معاملات الخطة، وأداء استثمارها للفترة والمركز المالي للخطة في نهاية الفترة.

(ج) المعلومات الاكتوارية إما كجزء من القوائم المالية أو عن طريق تقرير منفصل.

(د) وصف لسياسات الاستثمار.

القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها

23 يمكن حساب القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة من قبل خطة منفعة التقاعد والتقرير عنها باستخدام مستويات الراتب الحالية أو مستويات الراتب المُتوقعة حتى وقت تقاعد المشاركين.

24 تشمل الأسباب المُبررة لتبني مدخل الراتب الحالي ما يلي:

(أ) يمكن حساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، وهي مجموع المبالغ التي تعود حاليا – بشكل مباشر – إلى كل مشارك في الخطة، بشكل موضوعي – أكثر من مستويات الراتب المُتوقعة نظراً لأنها تنطوي على افتراضات اقل.

(ب) تصبح الزيادات في المنافع، والتي تعود لزيادة الراتب، التزاما على الخطة في وقت زيادة الراتب.

(ج) مبلغ القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، باستخدام مستويات الراتب الحالية هو، بشكل عام، أكثر ارتباطاً بالمبلغ واجب السداد في حال إنهاء الخطة أو عدم استمراريتها.

25 تشمل الأسباب المُبررة لتبني مدخل الراتب المُتوقع ما يلي:

(أ) ينبغي أن تُعد المعلومات المالية على أساس الاستمرارية، بغض النظر عن الافتراضات والتقديرات التي يجب إجراؤها.

(ب) بموجب خطط الراتب النهائية، تُحدد المنافع بالرجوع إلى الرواتب في تاريخ التقاعد أو تاريخ قريب منه؛ وبالتالي يجب توقع الرواتب، ومستويات المساهمة ومعدلات العائد.

(ج) حين يكون معظم التمويل مستنداً إلى توقعات الراتب فقد ينتج عن الفشل في تضمين توقعات الراتب، التقرير عن فائض تمويلي واضح في حين لا يوجد فائض تمويلي بالخطة، أو التقرير عن تمويل كافٍ في حين يوجد عجز تمويلي بالخطة.

26 يُفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، المُستندة إلى الرواتب الحالية، في القوائم المالية للخطة لبيان الالتزام عن المنافع المكتسبة حتى تاريخ القوائم المالية. ويُفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، المُستندة إلى الرواتب المُتوقعة لبيان مقدار الالتزام المحتمل على أساس الاستمرارية والذي يُعد – بشكل عام – الأساس للتمويل. وبالإضافة إلى الإفصاح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، قد يلزم إعطاء توضيح كافٍ بحيث يبين – بشكل واضح – السياق الذي ينبغي أن تُقرا فيه القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها. وقد يكون مثل هذا التوضيح في شكل معلومات عن كفاية التمويل المستقبلي المُخطط له وسياسة التمويل المُستندة إلى توقعات الراتب. ويُمكن أن يُضمن هذا في القوائم المالية أو في تقرير الخبير الاكتواري.

تكرار التقويمات الاكتوارية

27 في كثير من الدول، لا يتم الحصول على التقويمات الاكتوارية – بشكل متكرر – لأكثر من مرة كل ثلاث سنوات. إذا لم يُعد تقويم اكتواري في تاريخ القوائم المالية، يُستخدم أحدث تقويم كأساس ويُفصح عن تاريخ التقويم.

محتوى القائمة المالية

28 لخطط المنفعة المحددة، تُعرض المعلومات في أحد الأشكال التالية، والتي تعكس الممارسات المختلفة في الإفصاح وعرض المعلومات الاكتوارية:

(أ) تُضمن قائمة في القوائم المالية والتي تظهر صافي الأصول المتاحة للمنافع، والقيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، والفائض أو العجز الناتج. كما تتضمن القوائم المالية للخطة – أيضا – قوائم التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع، والتغيرات في القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها. ويمكن أن تُرفق القوائم المالية بتقرير خبير اكتواري منفصل يدعم القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.

(ب) قوائم مالية تتضمن قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع وقائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع. ويُفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها في إيضاح مرفق بالقوائم. ويمكن أن تُرفق القوائم المالية – أيضا – بتقرير من خبير اكتواري يدعم القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.

(ج) قوائم مالية تتضمن قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع، وقائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع مع القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها مُضمنة في تقرير اكتواري منفصل.

وفي كل شكل، يمكن أن يُرفق بالقوائم المالية – أيضاً – تقرير أمناء له طبيعة تقرير الإدارة أو تقرير مجلس الادارة، وتقرير الاستثمار.

29 يعتقد أولئك المفضلون للأشكال الموضحة في الفقرة 28(أ) و(ب) أن التحديد الكمي لمنافع التقاعد المتعهد بها والمعلومات الأخرى المُقدمة في ظل تلك المداخل تساعد المستخدمين على تقويم الوضع الحالي للخطة واحتمال أن يتم الوفاء بالتزامات الخطة. كما يعتقدون – أيضاً – أن القوائم المالية ينبغي تكون كاملة في حد ذاتها ولا تعتمد على قوائم مرفقة. بالرغم من ذلك، يعتقد البعض أن الشكل الموضح في الفقرة 28(أ) قد يعطي انطباعاً بوجود التزام، في حين أنه، في رأيهم، ليس للقيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها جميع خصائص الالتزام.

30 يعتقد أولئك المفضلون للأشكال الموضحة في الفقرة 28(ج) أنه لا ينبغي أن تُضمن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها في قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع كما في الشكل الموضح في 28(أ) أو حتى أن يُفصح عنها في إيضاح كما في الفقرة 28(ب)، نظراً لأنها ستُقارن – بشكل مباشر – مع أصول الخطة وقد لا تكون مثل هذه المقارنة سليمة. فهم يدعون أنه من غير الضروري أن يقارن الاكتواريون القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها مع القيمة السوقية للاستثمارات، ولكن بدلاً من ذلك، أن يقدروا القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمارات. وبناءً عليه، يعتقد أولئك المفضلون لهذا الشكل أنه من غير المحتمل أن تعكس مثل هذه المقارنة تقويم الخبير الاكتواري الشامل للخطة وأنه قد يساء فهمها. كما يعتقد البعض – أيضا – أن المعلومات عن منافع التقاعد المتعهد بها، بغض النظر عما إذا كانت كمية أم لا، يجب أن تُضمن – فقط – في التقرير الاكتواري المنفصل حيث يمكن توفير التوضيح المناسب.

31 يقبل هذا المعيار وجهات النظر المُفضلة للسماح بالإفصاح عن المعلومات بشأن منافع التقاعد المتعهد بها في تقرير اكتوارى منفصل. ويرفض الحجج ضد التحديد الكمي للقيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها. ومن ثم، تُعد الأشكال الموضحة في الفقرات 28 (أ) و(ب) مقبولة بموجب هذا المعيار، مثلما هو الشكل الموضح في الفقرة 28(ج) طالما أن القوائم المالية تتضمن الإشارة إلى تقرير اكتواري، يُرفق بها، والذي يتضمن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.

جميع الخطط

تقويم أصول الخطة

32 **يجب أن تُسجل استثمارات خطة منفعة التقاعد بالقيمة العادلة. في حالة الأوراق المالية المتداولة، فإن القيمة العادلة تكون هي القيمة السوقية. وعندما يُحتفظ باستثمارات خطة لا يمكن إجراء تقدير للقيمة العادلة لها، فإنه يجب أن يتم الإفصاح عن سبب عدم استخدام القيمة العادلة.**

33 في حالة الأوراق المالية االمتداولة، فإن القيمة العادلة تكون – عادةً – هي القيمة السوقية، نظراً لأنها تُعد القياس الأكثر فائدة للأوراق المالية في تاريخ التقرير، ولأداء الاستثمار للفترة. ويمكن أن تُسجل تلك الأوراق المالية التي لها قيمة استردادية ثابتة والتي أُقتنيت لمقابلة التزامات الخطة، أو أجزاء محددة منها، بمبالغ تستند إلى قيمتها الاستردادية النهائية بافتراض معدل عائد ثابت حتى الاستحقاق. وعندما يُحتفظ باستثمارات الخطة، التي لا يمكن إجراء تقدير للقيمة العادلة لها، مثل الملكية الكاملة لمنشأة، فإنه يجب أن يتم الإفصاح عن سبب عدم استخدام القيمة العادلة. كما أنه – وبشكل عام – أن يُفصح أيضا عن القيمة العادلة لذلك القدر من الاستثمارات التي تُسجل بمبالغ بخلاف القيمة السوقية أو القيمة العادلة. وتتم المحاسبة عن الأصول المُستخدمة في عمليات الصندوق وفقاً للمعايير التي تنطبق عليها.

الإفصاح

34 **يجب – أيضاً – أن تتضمن القوائم المالية لخطة منفعة التقاعد، سواء منفعة محددة أو مساهمة محددة، المعلومات التالية:**

(أ) قائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع؛ و

(ب) ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة؛ و

(ج) وصفاً للخطة وأثر أي تغيرات في الخطة خلال الفترة.

35 تشمل القوائم المالية المُقدمة من قبل خطط منفعة التقاعد ما يلي – عندما يكون منطبقاً:

(أ) قائمة صافي الأصول المتاحة للمنافع، تفصح عن:

(1) الأصول في نهاية فترة التقرير مُصنفة – بشكل مناسب.

(2) أساس تقويم الأصول.

(3) تفاصيل أي استثمار منفرد يزيد عن 5% من صافي الأصول المتاحة للمنافع أو 5% من أي فئة أو نوع من الأوراق المالية.

(4) تفاصيل أي استثمار في منشأة صاحب العمل.

(5) الالتزامات بخلاف القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.

(ب) قائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمنافع، تظهر ما يلي:

(1) مساهمات صاحب العمل.

(2) مساهمات الموظف.

(3) دخل الاستثمار مثل الفائدة وتوزيعات الأرباح.

(4) الدخل الآخر.

(5) المنافع المدفوعة أو واجبة السداد (مصنفة، على سبيل المثال، إلى منافع تقاعد، ووفاة وعجز، والمدفوعات كمبلغ إجمالي).

(6) المصروفات الإدارية.

(7) المصروفات الأخرى.

(8) الضرائب على الدخل.

(9) أرباح وخسائر استبعاد الاستثمارات والتغيرات في قيمة الاستثمارات.

(10) التحويلات من الخطط الأخرى، وإليها.

(ج) وصف لسياسة التمويل.

(د) لخطط المنفعة المحددة، القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها (التي قد تميز بين المنافع المُكتسبة والمنافع غير المُكتسبة) مُستندة إلى المنافع المتعهد بها بموجب شروط الخطة، عن الخدمة المُقدمة حتى تاريخه واستخدام إما مستويات الراتب الحالية أو مستويات الراتب المُتوقعة؛ ويمكن أن تُضمن هذه المعلومات في تقرير اكتواري مرفق وتقرأ مقترنة بالقوائم المالية المتعلقة بها.

(هـ) لخطط المنفعة المحددة، وصف للافتراضات الاكتوارية المهمة الموضوعة، والطريقة المستخدمة لحساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.

36 يتضمن تقرير خطة منفعة التقاعد وصفاً للخطة، إما كجزء من القوائم المالية أو في تقرير منفصل. ويمكن أن يتضمن ما يلي:

(أ) أسماء أصحاب العمل ومجموعات الموظفين المَشْمُولين.

(ب) عدد المشاركين الذين يتلقون منافع وعدد المشاركين الآخرين، مصنفين بحسب ما هو مناسب.

(ج) نوع الخطة – مساهمة محددة أو منفعة محددة.

(د) إيضاحاً حول ما إذا كان المشاركون يساهمون في الخطة.

(هـ) وصفاً لمنافع التقاعد المتعهد للمشاركين.

(و) وصفاً لأي شروط لإنهاء الخطة.

(ز) التغيرات في البنود من (أ) إلى (و) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وليس من غير الشائع أن يُشار إلى مستندات أخرى تكون متاحة – بسهولة – للمستخدمين تُوصف فيها الخطة، وأن تُضمن معلومات – فقط – عن التغيرات اللاحقة.

تاريخ السريان

37 يصبح هذا المعيار سارياً على القوائم المالية لخطط منفعة التقاعد التي تشمل الفترات التي تبدأ في 1 يناير 1988، أو بعده.